# تجربة دولية جواريتفي السياحةكنموذج للمقارنة
# -الجزائروتونس -

**د. أعمر سعيد شعبان**

أستاذ محاضر صنف "أ"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الجلفة– الجزائر

**أ.د. محمد الطاهر قادري**

أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الجلفة– الجزائر

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة الى وضعية قطا ع السياحة فيالجزائر مقارنة م ع تونس ويكشف التفاوت الكبير في مداخيل هذا القطا ع بين الجزائر وهذا البلد ، مما يثبت عجز القطاع السياحي في الجزائر ، ولإدراك ذلك يستوجب الوقوف على مختلف مقومات هذا القطاع لاستجلاء ما أمكن من الحقائق حول واقع السياحة في هذه البلدان، وكيفية الاستثمار في هذا القطاع لتلبية حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتباره ركنا أساسيا في دعم ميزان المدفوعات، وتحسين المستوى المعيشي والثقافي للمواطنين، وإرساء ثقافة سياحية هادفة.

***الكلمات المفتاحية*:** صناعة السياحة ، ميزان المدفوعات، التنمية الاقتصادية، القطاع السياحي، اقتصاد السياحة .

***Résumé:***

*Cette étude vise à positionner le secteur du tourisme en Algérie, par rapport à laTunisie et révèle la grande disparité des revenus de ce secteur entre l'Algérie et le pays, ce qui prouve le déficit du secteur touristique en Algérie. Pour réaliser cela nécessite une position sur les différents éléments de ce secteur afin de clarifier autant que possible des faits sur la réalité du tourisme dans ces pays, et comment investir dans ce secteur pour répondre au développement économique et social et les besoins culturels, en tant qu'élément essentiel de la balance des paiements, et d'améliorer le niveau de vie et culturelle citoyens, et la mise en place d'une culture touristique ciblée.*

***Mots-clés**: industrie du tourisme, la balance des paiements, le développement économique, le secteur du tourisme, l'économie touristique*

**مقدمة:**

تونس بلد عربي و نظامه جمهوري نال الاستقلال في 20 مارس 1956 م بعد جلاء قوات الاستعمار الفرنسي[1]، يقع في شمال أفريقيا يحده من الشمال والشرق البحرالأبيض المتوسط، ومن الغرب الجزائر (965كم(ومن الجنوب الشرقي ليبيا (459 كم)، عاصمتها مدينة تونس .واسمها الرسمي الجمهورية التونسية، تبلغ مساحة الجمهورية التونسية 163,610 كم، تمتد الصحراء الكبرى على% 30 من الأراضي التونسية بين ما تغطي باقي المساحة تربة خصبة محاذية للبحر[2].

وأهم المدن نجد كل من: طبرقة، الحمامات، نابل، سوسة، المنستير، المهدية، جربة، قرطاج، القيروان، بنزرت، صفاقس، توزر وقابس... وبلغ عدد السكان 11 مليون نسمةحسب إحصائيات 2014م، عملتها الدينار التونسي (1000مليم) ويبلغ سعره حوالي 70% من الدولار و أكثر من ذلك قليلا مقابل اليورو، ويقبل التعامل بكل بطاقات الائتمان الدولية مثل فيزا و ماستركارد و أميركان إكسبرس... هذا وتشكل تونس بموقعها الزاوية الشمالية الشرقية لدول المغرب العربي، كما أن موقعها الإستراتيجي على الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط يجعلها نقطة اتصالمهمة بين أوربا والعالم العربي وإفريقيا خاصة دول الشمال الإفريقي، ولهذا ارتأينا أخذ هذه الدولة كعينة من أجل إجراء مقارنة سياحية، بين الواقع السياحي لهذه الدولة مع الواقع السياحي للجزائر، لما لهذه الدول من تقارب من حيث الخصائص الجغرافية ووقوعها على نفس الشريط، وسنقتصر في مقارنتنا هذه على أهم المؤشرات السياحية، ومدى مساهمة السياحة في قضايا التنمية لهذه الدول.

## المحور الأول: عرض موجز عن التجربة التونسية في السياحة وإستراتيجية التنمية

ان المتتبع للبيانات الخاصة بالسياحة العالمية بنوعيها الداخلية والخارجية يلاحظ أن صناعة السياحة قد أصبحت واحدة من أكبر الصناعات في العالم إن لم تكن أكبرها على الإطلاق، فقد بلغ عدد السياح في مختلف أنحاء العالم حوالي 1.035 مليار سائح عام 2012 [3]و تطور عام 2015 ليصبح 1.2 مليار، كما بلغ إنفاق السياح لعام 2015 نحو 1.325 مليار دولار، وتتوقع بعض الهيئات السياحية الإقليمية والعالمية وصول عدد السياح على صعيد العالم بأكمله نحو 1.6 مليار سائح في عام 2020 وإنفاق ما يقارب 2000 مليار دولار مما يجعل السياحة في مقدمة الصناعات العالمية وإذا كانت السياحة قد ساهمت بقوة في زيادة النمو الاقتصادي للدول المتقدمة فهل يمكن أن تخدم بذات القدر سياسة التنمية الاقتصادية في دول (الجزائر ، وتونس)؟

### أولا: إستراتيجية التنمية السياحية في تونس (2001-2016)

تعد تونس من أوائل الدول الإفريقية في مجال التنمية السياحية، إذ راهنت منذ البداية على السياحة الدولية وباشرت أعمال التنمية في منتصف الستينات بوضع مشروع طموح، وحققت نجاحا كبيرا تؤكده الزيادة الملحوظة في حجم الحركة السياحية الوافدة إليها من 1.6 مليون سائح عام 1980 إلى 5.057 مليون عام 2000، كما ارتفع الدخل السياحي من 201 مليون دولار عام 1980 إلى 1.682 مليار دولار عام 2000، وبغية الحفاظ على المكتسبات المحققة وتطويرها في قطاع السياحة ، عمدت الحكومة التونسية إلى إدراج إستراتيجية للتنمية السياحية تمتد على مدى 15 سنة وبدأ تنفيذها بداية من2001 وتنتهي سنة 2016، تتضمن جملة من الأنشطة السياحية الكفيلة بتذليل المعوقات وتسمح بتحقيق أهداف الخطة.

**1.1. أهداف الخطة:**

لقد حددت ثلاث أهداف رئيسية (التنافسية، المرد وديةِ، الاستدامة)، وأخذت بعين الاعتبار تحليل SWOT، وكل هدف مبني مباشرة على ثلاثة أو أربعة استراتيجيات وكل إستراتيجية تعتمد على سلسلة من الأنشطة تهدف الى التغلب على نقاط ضعف القطاع.

**1 -1-1 - استراتيجيات تحقيق التنافسية:**

لقد استدعى العمل من اجل تحقيق هدف التنافسية للوجهة السياحية لتونس إدراج ثلاثة استراتيجيات أساسية وهي:[4]

أ- إستراتيجية إنشاء قطب جذاب وإطلاق مواضيع جديدة عن السياحة التونسيةِ.
ب-إستراتيجية تنويع المنتوجات السياحية المعروضة.
ج- إستراتيجية إدخال نظرة تسويقية جديدة.

**1-1-2- استراتيجيات تحقيق المرد وديةِ:**

تم اعتماد ثلاثة استراتيجيات لتحقيق هدف المردودية وقد جاءت على النحو التالي:[5]

أ-إستراتيجية تحويل المحطات الشاطئية التونسيةِ الى وجهات ذات تنافسية.
ب-إستراتيجية تحسين جذري للتكفل بالزوار ولوحات الإشارة في الأماكن السياحية.
ج-إستراتيجية الإسراع في تنمية الموارد البشرية من أجل تشجيع الإنتاجية.

**1-1-3- استراتيجيات تحقيق الاستدامة:**

تم اعتماد أربعة استراتيجيات لتحقيق هدف الاستدامة:

أ- إستراتيجية تسيير جدي للمحيط.
ب-إستراتيجية تعزيز قدرات الهيئات والمتعاملين في القطاع.
ج- إستراتيجية تحسين الهياكل القاعدية.
د- إستراتيجية إدخال برامج ومنتوجات تكميلية متجددة.

**1-2- الأهداف الكمية للخطة:**

لقد تضمنت الأهداف الكمية جملة من العناصر تمثلت في الآتي:

**1-2-1- التدفقات البشرية (السياحة الدولية الوافدة):**

لقد ارتكزت عملية تقدير التدفقات البشرية المستهدفة خلال مرحلة الخطة (2010-2016) على تنبؤات المنظمة العالمية للسياحة للتدفقات الصادرة والأسواق المستقطبة لأفاق 2020 بالإضافة الى اعتبارات أخرى تؤثر على الطلب المستقبلي منها:

- تحسين البني التحتية المحلية، الإنشاءات والخدمات، كثافة التسويق لترقية المنتج.
- الأوضاع الاقتصادية بالدول الرئيسية المصدرة للسواح نحو تونس .

– الاستقرار السياسي بالمنطقة.

وقد تم اعتماد جملة من الفرضيات في التنبوء بالطلب السياحي على المنتج التونسي منها:[6]

1–ارتفاع وتيرة الدخول السياحي كنتيجة لمجهودات التسويق السياحي الذي تقوم به تونس اتجاه السوق الأوروبي، فان معدل النمو المتوقع سيكون مستقرا على المدى الطويل ومحصورا بين 3%–3.5% سنويا وهو ما يتقارب مع معدل تقديرات المنظمة العالمية لنمو السياحة الأوربية خارج حدودها.

2–ارتفاع عدد السياح القادمين من أوروبا الشرقية بوتيرة متسارعة بما يتوافق مع النمو الاقتصادي الحاصل في هذه البلدان.

3–معدل نمو التدفق السياحي[7] من بلدان المغرب العربي سيبقي محافظا على نفس الوتيرة قبل 2001 رغم التغير في المناخ السياسي مثال ليبيا بعد رفع الحظر الجوي سيؤثر بالسلب على التدفقات البشرية من ليبيا نحو تونس وذلك باختيار وجهات سياحية أخرى من قبل السواح الليبيون، لكن مع المجهودات التسويقية من قبل السلطات التونسية سوف يكون هذا التأثير محدود على المدى الطويل.

4–على الرغم من أن عدد السياح القادمين من أمريكا، اليابان، استراليا قليل العدد فانه يتوقع أن يكون معدل نمو التدفقات من هذه البلدان نحو تونس في تزايد مستمر بسبب الجهود المبذولة في مجال ترقية المنتج السياحي التونسي بهذه المناطق، وبناءا على ما سبق فقد اعتمدت سياسة التنمية السياحية في تونس في تقدير التدفقات المستهدفة على اثنين من السيناريوهات:

**1. scénario A:** يفترض هذا السيناريو وجود مخطط وطني للتنمية السياحية، تظهر ملامحه من خلال اعتماده على معدل نمو مرتفع على أساس أن المحددات الخارجية سوف لن تشهد تغير على المدى القصير، وأن المنشات السياحية والخدمات المقدمة وهياكل الاستقبال القاعدية الأخرى سيتم تحسينها بصورة قوية حتى تستطيع تلبية احتياجات السواح، هذا ما يؤدي في نفس الوقت إلى بذل جهد من اجل تنمية السوق السياحي.

**2. scénario B:** حيث يفترض هذا السيناريو عدم وجود مخطط وطني للتنمية السياحية، مع تبني معدل نمو منخفض على أساس أن المحددات الخارجية لن تتغير بشكل جذري على المدى الطويل، كما أن المنشآت السياحية الوطنية، الخدمات المقدمة والهياكل السياحية المختلفة للدعم والإسناد ستبقي في مستوى يلبي الحد الأدنى لاحتياجات السياح، وأن المجهودات التنموية لقطاع السياحة ستبقي في نفس المستوى الحالي طيلة مدة الإستراتيجية، وفيما يلي الجدول الموالي يبين التقديرات المرصودة ضمن السيناريو A، و**B.**

**الجدول رقم 01: تقديرات السياح القادمين إلى تونس للفترة 2001-2016**

**الوحدة:** آلاف الدخول

| المنطقة | | 99تدفق حقيقي | 2001 | معدل النمو 99-001 | 2006 | معدل النمو 001-006 | 2011 | معدل النمو 06-011 | 2016 | [8]TCMA |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي أوربا | A | 3461 | 3926 | %6.5 | 5070 | %5.2 | 6362 | %4.6 | 7850 | %4.3 |
| | **B** | 3461 | 3926 | %6.5 | 4802 | %4.1 | 5668 | %3.4 | 6581 | %3 |
| المغرب العربي | A | 1263 | 1263 | / | 1429 | %2.5 | 1656 | %3 | 1967 | %3.5 |
| | **B** | 1263 | 1263 | / | 1360 | %1.5 | 1465 | %1.5 | 1579 | %1.5 |
| أمريكا الشمالية | A | 27 | 32 | %8 | 46 | %8 | 68 | %8 | 100 | %8 |
| | **B** | 27 | 32 | %8 | 42 | %6 | 57 | %6 | 76 | %6 |
| أخرى | A | 81 | 83 | / | 108 | %5.5 | 152 | %7 | 213 | %7 |
| | **B** | 81 | 83 | / | 101 | %4 | 128 | %5 | 164 | %5 |
| **المجموع** | **A** | **4832** | **5303** | **%4.8** | **6653** | **%4.6** | **8238** | **%4.4** | **10130** | **%4.2** |
| | **B** | **4832** | **5304** | **%4.8** | **6305** | **%3.5** | **7318** | **%3** | **8400** | **%2.8** |

**Source:** ONTT. Equipe D' ETUDE JICA, prévision de la demande pour 2016, p.91.

### 1-2-2- تقديرات الليالي السياحية:

لقد تم إعداد التقديرات الخاصة بالليالي السياحية بناء على تقديرات دخول السواح المنجزة سابقا، بالإضافة إلى فرضية متوسط الإقامة.

### 1-2-3- تقديرات متوسط الإقامة:

من حيث تقديرات متوسط الإقامة فقد تم تقسيم السوق السياحي إلى أربعة مناطق وهي دول غرب أوربا، دول شرق أوربا، المغرب العربي، مناطق أخرى الجدول الموالي يبين متوسط مدة الإقامة حسب المناطق المشار إليها أعلاه.

**الجدول رقم 02: تقديرات متوسط مدة الإقامة في تونس حسب المناطق للفترة 2001-2016**

| الجهة | الوحدة | 2001 | 2006 | 2011 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **غرب أوربا** | ليلة سياحية | 9.2 | 8.9 | 9.2 | 8.8 |
| **شرق أوربا** | | 8.8 | 8.8 | 9.2 | 8.8 |
| **المغرب العربي** | | 0.8 | 1.2 | 1.5 | 1.5 |
| **الجهات الاخرى** | | 6.7 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |

**المصدر:** وزارة السياحة التونسية

من خلال الجدول نلاحظ أن دول غرب أوربا تتصدر بقية المناطق من حيث طول مدة الإقامة الخاصة بسائحيها المتوجهين إلى تونس ويميل السياح القادمين من هذه المنطقة إلى قضاء عطل قصيرة المدة إلا أنها متكررة خلال السنة، بالنسبة لسياح دول شرق أوربا، فإن متوسط مدة الإقامة كان في حدود 8.8 ليلة سياحية وهو متوسط ثابت مما يعني أن اتجاه النمو في وضعيه التشبع.

أما دول المغرب العربي فان متوسط الإقامة في تزايد مستمر مدفوعا بالنمو الاقتصادي الذي تشهده هذه المناطق، والذي يسمح لسواح المنطقة بقضاء عطلهم بتونس ، بالنسبة للمناطق الاخرى فان تقدير متوسط مدة الإقامة بقي ثابتا خلال فترة الخطة وفي حدود 6.7 ليلة سياحية، السبب كون أكثر سواح باقي المناطق المتوجهين إلى تونسيفضلون السياحة الثقافية، وهذا النوع من السياحة لايتطلب مدة إقامة طويلة مقارنة بالسياحة الشاطئية.

انطلاقا من الجدول السابق الخاص بتقديرات متوسط مدة الإقامة والجدول المتعلق بتقديرات السياح القادمين إلى تونس للفترة 2001-2016 **(وفق Ascénario ، B)** فان تقديرات الليالي السياحية تأتي مفصلة في الجدول الموالي:

**الجدول رقم03: تقديرات الليالي السياحية للفترة 2001-2016 وفق Ascénario معدل النمو مرتفع و Bscénario معدل النمو منخفض**

**الوحدة:** الف ليلة سياحية

| البيان/ السنوات | 99 (الأساس) | 2001 | 2006 | 2011 | 2016 | TCMA2016-2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الإجمالي scénarioA** | 33151 | 37782 | 47997 | 60003 | 74130 | %4.6 |
| **الإجمالي scénarioB** | 33151 | 37782 | 45448 | 53380 | 61888 | %3.3 |

**Source**: ONTT. EQUIPE D' ETUDE JICA, P.93

من الجدول يلاحظ أن تقديرات الليالي السياحية جاءت على النحو 48 مليون ليلة سياحية مقدرة مع نهاية 2006، و60 مليون ليلة سياحية مع نهاية 2011، و74 مليون ليلة سياحية مع نهاية فترة الخطة 2016 وكان معدل النمو المتوسط السنوي لليالي السياحية خلال الفترة مقدر ب4.6% سنويا، وهذا تماشيا مع مستوى نمو التدفقات السياحية المرصودة ضمن **A scénario**.

أما تماشيا مع تقديرات دخول السياح وفق **B scénario** فإن التقديرات الخاصة بالليالي السياحية جاءت موزعة على النحو 45.4 مليون ليلة سياحية مع نهاية2006، 53.4 مليون ليلة سياحية مع نهاية سنة 2011، و61.9 مليون ليلة سياحية في نهاية الخطة 2016 أي بمعدل نمو متوسط سنوي 3.3%.

### 4.2.1. تقدير الاحتياجات في عدد الفنادق والأسرة (طاقات الإيواء):

تم تقدير طاقات الإيواء المطلوبلنجازها تماشيل مع أهداف السياسة السياحية وبناء على توقعات تدفقات السياح الأجانب من جهة ومن جهة أخرى متوسط الإقامة المرصودتين خلال فترة الخطة، وقد تمت على أساس السيناريو **A** كما شملت التقديرات ثمانية مناطق سياحية، والجدول الموالي يبين تقدير الاحتياجات في عدد الأسرة المطلوب توفيرها تماشيا ومرحلة الخطة.

**الجدول رقم04: مقارنة الطاقة الإيوائية (المنشآت والهياكل) بين الجزائر وتونس من 2010-2015**

| المؤشر | الدولة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤسسات السياحية | الجزائر | 268 | 276 | 295 | 307 | 348 | 362 |
| | تونس | 856 | 861 | 846 | 847 | 848 | 862 |
| الطاقة الإيوائية (ألف سرير) | الجزائر | 157 | 167 | 177 | 187 | 204 | 208 |
| | تونس | 241.5 | 242.1 | 242 | 240.2 | 240 | 287.6 |

**Source:** ONTT. EQUIPE D ETUDE JICA, prévision de la demande pour 2016, p. 104

### 5.2.1. تقدير حجم العمالة بقطاع السياحة :

في إطار مخطط تنمية الموارد البشرية المرافق لمخطط التنمية السياحة على امتداد فترة الخطة (2010-2016) وبغية توفير الكادر البشري الذي يسهر على تنفيذ الخطة من جهة، وتدعيم القطاع بكافة الاحتياجات البشرية سواء المرتبطة بالقطاع (العمالة المباشرة) أو القطاعات الداعمة أي المرتبطة بالقطاع بطريقة غير مباشرة، تم ضبط الاحتياجات من الموارد البشرية في حدود 5000 عون جديد سنويا والجدول الموالي يبن حجم العمالة المخططة خلال فترة الإستراتيجية.

**الجدول رقم 05: مقارنة حجم العمالة المرافقة بين الجزائر وتونس 2016**

| الدولة | العمالة المباشرة | | العمالة المباشر وغير المباشرة | |
|---|---|---|---|---|
| | عدد المشتغلين(ألف) | النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد % | عدد المشتغلين(ألف) | النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد % |
| تونس | 312.6 | 7.6 | 516.8 | 16 |
| الجزائر | 178 | 3.3 | 756.7 | 6.6 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بناء على معلومات سابقة

بالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه نلاحظ مساهمة قطاع السياحة جاءت بقدر الأهمية التي توليها الدولة للقطاع، فبالنسبة لبلدي المقارنة، نجد أن تونس قد حققت أكبر نسبة مساهمة قدرت بـ 16% من حجم الطبقة التشغيلية في الاقتصاد التونسي، وتأتي الثانية بعد العمالة في قطاع الفلاحة، فالأهمية التي حظي بها القطاع السياحي في تونس منذ استقلالها والذي تجسد في توفير البنى التحتية الضرورية، وتحسين مستوى الخدمات والرفع من حجم الطاقة الفندقية، وهذا ما جعلها تتماشى مع المقاييس الدولية، والتأهيل المستمر للعنصر البشري في مجال السياحة بتوفير المعاهد المتخصصة ومراكز التدريب، الأمر الذي فتح آفاقا واسعة أمام عدد كبير من التونسيين للتوظيف بهذا القطاع، والنتائج المحققة قاربت النسبة المسجلة عالميا، حيث تقدر الدراسات التي صدرت عن المجلس العالمي للسفر والسياحة بأن السياحة تساهم بمعدل متوسط: حوالي 8% من نسبة التوظيف على المستوى العالمي.

**الجدول رقم 06: مساهمة الناتج السياحي (مباشر وغير مباشر) من الناتج المحلي الإجمالي بالبلدين لسنة 2016**

| الدولة | ناتج مباشر % صناعة السياحة | ناتج غير مباشر % | اقتصاد السياحة |
|---|---|---|---|
| تونس | 2.9 | 5.5 | 8.4 |
| الجزائر | 0.9 | 1 | 1.9[9] |

**Source:** World Travel&Tourism Council (2015): World Travel & Tourism: Navigating the PathAhead, the 2016Travel and Tourism Economic Research

بالنظر للجدول السابق لاحظنا مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، والتي كانت قريبة من المتوسط العالمي 10%، في تونس بنسبة 8.4 %، بينما في الجزائر كانت مساهمة القطاع أقل من المعدل العالمي وقدرت بنسبة 2.5 %، وهي نتيجة تعكس مستوى تطور القطاع السياحي في البلدين والأهمية التي أولتها كل دولة للقطاع، ففي الوقت الذي عملت تونس على منح القطاع السياحي مكانة بالغة ضمن الأولويات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية ومنذ زمن بعيد، في حين نجد أن الجزائر كانت لها نظرة اتسمت بالتحفظ والتخوف في بعض الأحيان، ولم يستفد القطاع من الاهتمام المطلوب إلا في وقت متأخر مما انعكس سلبا على النتائج المحققة في القطاع.

**2 -1- مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات:**

إن ناتج النشاط السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي إلى أعداد السائحين المنتمين عادة لدول أخرى والذين يدفعون بالعملات الصعبة، نظير إشباع رغباتهم السياحية سواء كانت ثقافية أو ترفيهية أو علمية أو بيئية، لذا فان السياحة تعتبر مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية بحجم تأثيرها على ميزان مدفوعات الدولة، وهذا الميزان يمثل قيدا مزدوجا منظما لكافة المعاملات بين الدولة المعنية وسائر دول العالم والنشاط السياحي يمثل جزءا من المعاملات غير المنظورة كالملاحة والتأمين والمعاملات البنكية، ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواءكانت سلبية أو ايجابية، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية وكان التأثير الصافي للميزان السياحي ايجابيا فانه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض أو يخفف منه على الأقل، أما إذا كان ت النتيجة الصافية للميزان التجاري ايجابية وكان التأثير الصافي للميزان السياحي ايجابيا سيساعد هذا التأثير في زيادة تلك الايجابية في الميزان التجاري، وبالتالي سوف ينعكس التأثير إيجابيا على ميزانمدفوعات الدولة ويقصد بالقيمة الصافية للميزان السياحي صافي العملية الحسابية للمصروفات السياحية بما فيها الإنفاق على السياحة الخارجية (إنفاق المقيمين من المواطنين والأجانب المسافرين إلى الخارج ) وما تحقق من إيرادات سياحية بما فيهاعائدات السياحة الوافدة إلى دولة المقصد السياحي، والجدول الموالي يحدد وضعية الميزان السياحي في البلدين.

**الجدول رقم 07: وضعية الميزان السياحي في تونس والجزائر خلال الفترة 2010-2016**

**الوحدة:** مليون دولار

| السنوات/الدولة | تونس [10] | الجزائر |
|---|---|---|
| 2010 | 2669 | 355.2- |
| 2011 | 2432,6 | 293.3- |
| 2012 | 3175,3 | 245.6- |
| 2013 | 3221,4 | 198.7- |
| 2014 | 2651.1 | 148.2- |
| 2015 | 2414.7 | 92.5- |
| 2016 | 2322.9 | 54.8- |

**المصدر:** الجزائر وتونس، بناء على إحصائيات ميزان المدفوعات

من خلال الجدول السابق نلاحظ مساهمة الإيرادات السياحية في موازين المدفوعات للدولتين، وهذا من خلال الأرصدة المحققة في كل دولة، ففي تونس نلاحظ أن رصيد ميزان السياحة جاء موجبا طيلة الفترة (2010-2016)، مما يعني المساهمة الإيجابية في ميزان المدفوعات، حيث يساهم قطاع السياحة التونسي في تغطية ما يفوق 60% من عجز الميزان التجاري، ويساهم بمعدل متوسط 19.2% من حجم الصادرات التجارية، وبمعدل متوسط 6.2% في ميزان المدفوعات، وهذا بسبب القوانين والتشريعات والتخطيط الاستراتيجي للنهوض بهذا القطاع الحساس.

أما في الجزائر فالنتائج المحققة جاءت على نحو لا يدعو إلى التفاؤل، فرصيد ميزان السياحة كان سالبا طيلة الفترة (2010-2016)، وقد كان له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات تراوح بين نسبة(0.3- إلى0.7-) خلال فترة الدراسة، وكان للقطاع مساهمة لم تتعد 0.6% من حجم الصادرات التجارية.إن النتائج المحققة في قطاع السياحة للبلدين يترجم أكثر من خلال الاطلاع على وضع الدولتين في مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي لسنة 2015.

غطى المؤشر 141 دولة في العالم، وجدير بالذكر أن الترتيب الحالي لم يأخذ في اعتباره الحراك الشعبي في بعض الدول العربية خلال العام 2015، ضمن المؤشر الكلي أشار التقرير إلى أن الجزائر تحصلت على المرتبة 112، وبذلك حسنت ترتيبها بنقطتين(114/العام الماضي)، أما تونس فقد تراجعت بثلاث نقاط) انتقلت من 44 إلى 47).

## ثانيا: المؤشرات والآثار الاقتصادية لقطاع السياحة في (الجزائر ، تونس)

### 1/المؤشرات السياحية في دول المقارنة:

يسعى البلدين لما يتمتعان به من مقومات سياحية طبيعية إلى تطوير قطاعيهما السياحي وتدعيم مكانتهما في السوق السياحية العالمية، لما للقطاع السياحي من أهمية ودور في زيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي وتنويع مصادر الدخل وزيادة مستويات التوظيف والتشغيل، وقد سمح هذا الاهتمام بتحقيق جملة من المؤشرات الإيجابية من خلال تدعيم المقومات السياحية بإمكانات مادية تمثلت في توفير البني التحتية حتى

تستجيب للطلب السياحي المحلي والأجنبي، وفي الجدول الموالى نتناول وبالمقارنة أهم النتائج المحققة في البلدين من حيث التدفقات البشرية والمالية بالإضافة إلى طاقات الإيواء المنجزة والليالي السياحية المحققة:

**الجدول رقم 08: ملخص للمؤشرات السياحية للفترة 2010-2016**

| | البيان | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | الايرادات السياحية مليون دولار | 722 | 882 | 1076 | 1313 | 1354 | 1205 | 1275 |
| تونس | | 1551.7 | 1071.6 | 1398.8 | 1419.1 | 1574.8 | 1037.4 | 1598 |
| الجزائر | عدد السياح (آلاف) | 2070 | 2395 | 2634 | 2733 | 2301 | 2406 | 2854 |
| تونس | | 6902.8 | 4785 | 5950 | 6268 | 7163 | 5359 | [11]5420 |
| الجزائر | الليالي بالمليون | 5.94 | 6.8 | 7.3 | 7.9 | 8.6 | 6.9 | 8.4 |
| تونس | | 35 | 20 | 30 | 29 | 29 | 20 | 24 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات وجداول سابقة منها ووزارة السياحة التونسية

من الجدول أعلاه نسجل الملاحظات التالية:

- تحصلت الجزائر على 722 مليون دولار مقابل مليونين سائح، وهو ما يعادل 360 دولار كمتوسط إنفاق لكل سائح زار الجزائر خلال سنة 2010، وقد تراوح المعدل بين 240 دولار و360 دولار خلال الفترة (2010-2016)، أما إذا استثنينا الجزائر يون المقيمين بالخارج فإن متوسط الإنفاق يقارب 539 دولار لكل سائح، في حين تحقق تونس متوسط إنفاق لكل سائح يفوق 400 دولار خلال سنة 2010، وقد شهد تطور من 425 دولار سنة 2012 إلى 455 دولار سنة 2014، ثم انخفض ليصل 340 دولار خلال سنة 2016.
- أما بخصوص الليالي السياحية فنلاحظ أنها تطورت بنسب متفاوتة من بلد إلى آخر بحيث عرفت الجزائر نمو بمعدل متوسط 1.5% سنة 2016 مقارنة بسنة 2010، في حين عرفت انخفاض بمعدل متوسط قارب 6.8 % في تونس .
- أما فيما يتعلق بالتدفقات البشرية فإن مستوى تطورها كان على النحو: الجزائر تضاعف العدد من 2010 إلى 2016، أما في تونس فتدفقات السياح نمت بما يقارب النصف.
- أما بخصوص التناسب بين عدد الآسرة وإجمالي الليالي السياحية فنسجل في الجزائر بلوغ 60 ليلة لكل سرير متاح، في حين تونس سجلت ما يقارب 162 ليلة لكل سرير، وهي نسبة تتوافق ومعدل الإشغال في تونس الذي يعرف استقرار في حدود 50% خلال الفترة (2010-2016).

من هنا نلاحظ أن ال سياحة في تونس انخفضت في 2011 و[12]2015بسبب المخاوف الأمنية التي عاشتها المنطقة مقارنة بالجزائر التي بدأت تطبق الإستراتيجية المسطرة في 2011 برنامج النهوض بالقطاع السياحي.

**2/تنافسية قطاع السياحة في الدولتين:**

للوقوف أكثر على مؤشر تنافسية قطاع السياحة التونسي يتضح لنا تفصيل جميع مؤشرات تنافسية السياحة والسفر مع أخذ الجزائر كدولة مقارنة بحكم مركزها التنافسي بالمنطقة جذب السياح الأجانب لها، كما أن لها جاذبية حتى السياح المحليين من الجزائر إلى تونس، حيث يتضح موقع الصناعة السياحية التونسية من مؤشر تنافسية السياحة و السفر، من خلال عرضه لرتبة والتنقيط المفصل للمؤشرات الأربعة عشر(14 )، والتي من خلالها الحكم على الموقع التنافسي للسياحة التونسية، بتقسيم كل مجموعة من المؤشرات بحسب المعيار التابعة له، وذلك من خلال:

**أ/ المعيار الفرعي الأول :الهيكل القانوني والتنظيمي:**

احتلت الجزائر المرتبة 112 عالميا، و بمجموع النقاط الموزونة 3.9نقطة من أصل 06 نقاط والمرتبة 15 إفريقيا والمرتبة 4 بمنطقة شمال إفريقيا[13]، وهو مركز ضعيف على الرغم من التنقيط لفوق المتوسط المتحصل عليه، إلا أن هذا المعيار هنالك العديد منا لدول متقدمة فيه، ما جعل الجزائر تحتل هذه المرتبة الضعيفة على سلم التصنيف العالمي للدول المشاركة، فتونس الدولة المقارنة احتلت المرتبة31 و بـ5.2 نقطة، وهو مركز جيد ومنافس تستطيع من خلاله استقطاب السياح من جميع أنحاء العالم.

وما يلاحظ في هذا المعيار أن سبب التراجع الأساسي لقطاع السياحة الجزائرية، يكمن في ضعف المكانة التي توليها الدولة لقطاع السياحة المرتبة (130) واللامبالاة في المحافظة على البيئة(120) إلى ضعف القوانين واللوائح التشريعية المشجعة للسياحة المرتبة (118)، وإلى توفير الأمن والاستقرار المرتبة (95)، فهذا الضعف في مؤشرات الهيكل القانوني والتنظيمي لم نشهده بالنسبة لتونس عدا مؤشر النظافة المتأخر نسبيا.

**ب/المعيار الفرعي الثاني بيئة الأعمال و البنية التحتية:**

حتى هذا المعيار ليس بعيدا في ترتيبه عن المعيار الفرعي الأول حيث احتلت الجزائر المرتبة 110 عالميا بـ2.9 نقطة، والأكثر من هذا فإنها احتلت المرتبة الأخيرة لدول شمال إفريقيا أما على الصعيد الإفريقي فحافظت على نفس الترتيب المسجل سابقا (المرتبة 15)، على العموم فان بيئة الأعمال والبنى التحتية بالجزائر لا زالت تعاني التأخر والضعف على الرغم من إقدام الجزائر على تنفيذ مشاريع ضخمة للبنية التحتية على مختلف الأصعدة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة (SDAT 2025) والمذكورة سابقا، إلا أن البعض من هذه المشاريع مازال لم يكتمل نهائيا، والبعض الآخر بصدد الانطلاق فيه ويحسب للدولة أنها أنهت بعض المشاريع كالطريق السيار شرق-غرب ولم يتبقى منه سوى بعض الطرق المتفرعة منه، وعليه فنحن نأمل أن تتحسن مؤشرات هذا المعيار بانتهاء إتمام المشاريع المعلنة في "SDAT 2025" والمتعلقة بآفاق 2025.

أما على مستوى الدولة المقارنة، فالجزائر ليست في مركز تنافسي يمكنها من منافسة تونس والتي تحتل المرتبة 54 عالميا بـ4 نقاط و الأول على مستوى دول شمال إفريقيا و الثانية إفريقيا بعد "موريشيوس"(Mauritius)[14]، وما يحسب للجزائر في هذا المعيار الثاني أنها تمتلك ميزة تنافسية مكنتها من احتلال مركز متقدم عالميا، و يتعلق الأمر بمؤشر تنافسية الأسعار في قطاع السياحة الذي يحتل المرتبة 35 عالميا، ما يساهم في جذب السياح الأجانب للجزائر، ومن تحسين مرتبتها على مستوى المؤشر العام لتنافسية

السياحة والسفر، وهذا في حالة بقاء أسعار المنتجات وكذا سعر صرف العملة على حاله، كما أن مؤشر تنافسية الأسعار لا يكفي وحده لتحسين المركز العالمي ما لم يتم النهوض بباقي المؤشرات على مستوى جميع المعايير الفرعية.

**ج/المعيار الثالث: الموارد البشرية والثقافية والطبيعية:**

يتكون هذا المعيار من أربعة مؤشرات احتلت بهم الجزائر مركزا تنافسيا متأخرا، ليس فقط على المستوى العالمي المرتبة 116، بل حتى على المستوى الإقليمي، المرتبة 22 إفريقيا والمرتبة 4 لدول شمال إفريقيا، فبالرغم من امتلاك الجزائر للموارد البشرية والطبيعية والتنوع الثقافي الهائل، إلا أن قطاع السياحة طبقا لهذا المعيار، لا يزال بعيدا عن جو المنافسة ويحتاج إلى الكثير من الرعاية والاهتمام بهدف احتلال مركزا تنافسيا على الأقل على المستوى الاقليمي[15].

أما على صعيد الدولة المقارنة، فإن تونس تتقدم على الجزائر بفارق 57 مرتبة، ما يبين أن تونس لديها اهتمام بمواردها الطبيعية والبشرية والثقافية، فتونس متقدمة على الجزائر بالفارق الحاصل على مستوى الرأس المال البشري وكذا مدى قابلية المجتمع للسياحة.

وعلى العموم ومن خلال البيانات المتاحة لدينا، فإن الجزائر ليس لديها أي مؤشر تحتل به مركز تنافسي عالمياً وحتى اقليمي فيما عدا مؤشر تنافسية أسعار قطاع السياحة، وعليه فانه على الجزائر العمل من أجل النهوض بقطاع السياحة وتطويره وتحسينه، وأن تستفيد من المؤشرات التي لديها فيها ميزة نسبية كالموارد الطبيعية والبشرية والثقافية، وأن تستغل ذلك المؤشر الذي تحتل فيه مركزا متقدما خصوصا مع الأوضاع العالمية الراهنة وما تشهده من أزمات بهدف جذب السياح الأقل إنفاقا، كما أن الميزة النسبية وحدها لا تكتفي بل يجب العمل على تطوير هذه الميزة النسبية بوسائل الاتصالات التكنولوجية الحديثة حتى تحقق الجزائر ميزة تنافسية لقطاعها السياحي.

## المحور الثاني: القوانين المشجعة للاستثمار السياحي في تونس

بفضل المميزات التي تتمع بها تونس والإجراءات التي تم اتخاذها في قطاع السياحة يتم حاليا استقطاب حوالي 19 مليون سائح سنويا يقضون ما يفوق 16.422.968 ليلة سياحية وتساهم السياحة بنسبة 22 % في الناتج المحلي وبلغت العائدات السياحية لسنة 2016 حوالي2008.6 مليار دينار تونسي.[16]

إن عمر التجربة التونسية في موضوع الاستثمار السياحي حوالي 40 سنة ولقد حرصت الدولة على إيجاد كافة الحوافز والتشريعات لجذب المستثمر الأجنبي ويعد التطور السياحي الحاصل في تونس هو حصيلة عمل مشترك بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي فهنالك اهتمام متزايد من المسؤولين حيث يتواجدون في كل الاجتماعات الإدارية التي تخص السياحة ويتم الاتفاق معهم في برمجة كل المواضيع التي تهم الاستثمار والترويج السياحي، ولإنجاح الاستثمار السياحي لابد من ايجاد ثقة متبادلة بين المستثمرين والدول التي سيستثمرون بها إضافة للحوافز والتشجيعات التي تمنع للمستثمرين لجذبهم.

**أولا: الإطار التشريعي**

تعتبر القوانين والتشريعات من الأدوات الرئيسية التي تستعملها الدول لتطوير القطاعات التي تعاني من التأخر مقارنة بقطاعات أخرى ذلك عمدت الدولة التونسية إلى سن العديد من التشريعات من أجل تطوير القطاع السياحي بالإضافة إلى رسم برامج عديدة من شأنها النهوض به والرفع من تنافسيته مقارنة بالدول المغاربية المجاورة.

**أ: الإطار العام:**

لتدعيم تحرير اقتصادها وتفتحه على المحيط الخارجي، أقرت الدولة التونسية سياسة تهدف الى تنشيط الاستثمار الخارجي، وتتميز هذه السياسة بـ:

**1-حرية الاستثمار:**

يمكن للمستثمر الأجنبي وبدون ترخيص مسبق المساهمة في رأس مال المؤسسات السياحية الى حدود 100% .

**2- حرية تحويل المرابيح:**

وقيمة بيع الأصول بما في ذلك فائض القيمة المحقق عند عملية البيع وذلك وفقا لما جاء في القانون عدد 48 لسنة 1993 الذي أقر التحويل الجاري للدينار التونسي.[17]

**3- حماية الاستثمارات:**

في إطار الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع البلدان الشقيقة والصديقة وخاصة منها البلدان العربية.

**4- عدم الازدواج الضريبي:**

الذي تم اقراره في اطار الاتفاقيات الثنائية.

**5- الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها:**

بناءا على انضمام تونس لاتفاقية نيويورك المؤرخة في 1958/06/10 واصدار قانون التحكيم خلال سنة 1993.

**6- تغطية المخاطرغير التجارية:**

بانضمام تونس للوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار (MIGA) والمؤسس العربية لضمان الاستثمار.

**7- حماية حقوق الملكية الصناعية:**

طبقا لأحكام القانونعدد 66 لسنة 1982 المؤرخ في 1982/08/06.

**ب: الإطار القانوني:**

يخضع الاستثمار في القطاع السياحي، كباقي القطاعات الى أحكام مجلة تشجيع الاستثمارات والتي صدرت بمقتضى القانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرخ في 1993/12/27، وتمكن هذه المجلة كل شخص أو ذات معنوية، تونسي أو أجنبي، مقيم أو غير مقيم أو في نطاق الشراكة من الاستثمار بحرية في الأنشطة التالية:[18]

– الإيواء، – التنشيط، – النقل السياحي، – السياحة المتعلقة بالمحطات الاستشفائية بالمياه المعدنية

– سياحة المؤتمرات، – شركات التصرف في وحدات الإيواء والتنشيط، – وكالات الأسفار السياحية

– خدمات لفائدة السياحة البحرية الترفيهية.

وتنجز الاستثمارات في الأنشطة المذكورة بحرية شريطة الاستجابة للشروط الخاصة بتعاطي هذه الأنشطة، حيث يشترط الحصول على المصادقة المسبقة ثم ايداع تصريح بالاستثمار لدى مصالح الديوان الوطني التونسي للسياحة التي تسلم الباعث مقابل ذلك شهادة ايداع تصريح باستثمار ، والمساهمة الأجنبية في نشاط وكالات الأسفار السياحية تخضع الى موافقة اللجنة العليا للاستثمار في حالة تجاوز المساهمة حدود 50% من رأس مال الشركة.

**ج:الإجراءات الإدارية:**

قد تم تحديد وضبط قائمة الإجراءات بمقتضى قرار وزير السياحة والصناعات التقليدية المؤرخ في 18 جويلية 1997 والمتعلق بالمصادقة على دليل المستثمرين والباحثين الخواص في السياحة .

**د: الحوافز والتشجيعات:**

–الانتفاع بالامتيازات المنصوص عليها في القوانين المشجعة للاستثمار تستوجب أن تتضمن هيكل تمويل المشروع أموالا ذاتية لا تقل عن 30 % من تكلفة الاستثمار.

– تقدم الأموال الذاتية في شكل إسهامات نقدية أو عينية.

– تمنح التشجيعات في شكل حوافز مشتركة وأخرى خصوصية.

**أ– الحوافز المشتركة:**

تنتفع الاستثمارات في الأنشطة السياحية بالتشجيعات التالية:

–تسجيل العقود التأسيسية للشركة أو محاضر الترفيع في رأس المال بالمعلوم القار.

– طرح المداخيل أو الأرباح المكتتبة في رأس المال أو الترفيع فيه من أساس الضريبة على الدخل في حدود 35% من المداخيل أو الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو للضريبة على الشركات.

– توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة الموظف على اقتناء التجهيزات المصنعة محليا.[19]

– توقيف العمل بالمعاليم الديوانية وتخفيض الاداء على القيمة المضافة الى نسبة 12 % عند توريد التجهيزات التي ليس لها مثيل مصنع في تونس [20].

– امكانية اختيار نظام الاستهلاكات التنازلية بالنسبة للمعدات التي تفوق استعمالها 7 سنوات.

**ب- الحوافز الخصوصية:**

**ب-1- الحوافز الممنوحة لأنشطة الإيواء والتنشيط:**

تنتفع الاستثمارات المنجزة من قبل المؤسسات بمناطق تشجيع التنمية الجهوية التي تضبط قائمتها حسب الأنشطة بأمر [21] في قطاعات الصناعة والسياحة والصناعات التقليدية [22]و بعض أنشطة الخدمات التي تضبط كذلك قائمتها بأمر [23]بالتشجيعات التالية:

-طرح كل المداخيل أو الأرباح المكتتبة في رأس مال المؤسسة أو الترفيع فيه من أساس الضريبة على الدخل.
-طرح كل المداخيل أو الأرباح المتأتية من الاستثمارات من أساس الضريبة على الدخل خلال العشر سنوات الأولى من النشاط الفعلي وطرح 50 % من هذه المداخيل خلال العشر سنوات الموالية.[24]
-منحة الاستثمار بنسبة:
*25 % من تكلفة المشروع بدون اعتبار قيمة الأرض بالنسبة للاستثمارات المنجزة بمناطق الحوض المنجمي.
*8% من تكلفة المشروع بدون اعتبار قيمة الأرض بالنسبة للاستثمارات المنجزة في مناطق تشجيع التنمية الجهوية.
-الإعفاء من المساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء خلال الخمس سنوات الأولى ابتداء من تاريخ الدخول في طور النشاط الفعلي بالنسبة إلى الاستثمارات الم نجزة في قطاع السياحة وكذلك بالنسبة إلى الاستثمارات المنجزة في قطاعات الصناعة والصناعات التقليدية وبعض أنشطة الخدمات بالمجموعة الثانية من مناطق تشجيع التنمية الجهوية وبمناطق تشجيع التنمية الجهوية ذات الأولوية التي تضبط قائمتها بأمر .
-تكفل الدولة بمساهمة الاعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لمدة:
*العشر سنوات الأولى من النشاط الفعلي لمشاريع السياحة الصحراوية.
* الخمس سنوات الأولى بالنسبة لمناطق تشجيع التنمية الجهوية الأخرى.

**ب-2- شركات التصرف:**

يخول لشركات التصرف التي تستغل مشروع إيواء أو تنشيط سياحي منجزا في إطار هذه المجلة أن تنتفع عند إحالة المشروع لفائدتها بالامتيازات الممنوحة بعنوان الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات أو تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي وذلك بالنسبة للفترة المتبقية.[25]

**ب-3- النقل السياحي:**

الاستثمارات المنجزة في قطاع النقل السياحي يمكنها الانتفاع:

*بالإعفاء من المعاليم الديوانية والأداءات ذات الأثر المماثل و الأداء على القيمة المضافة الموظفة على الحافلات الكبيرة والصغيرة المستوردة من طرف وكالات الأسفار السياحية والنزل ا لتي تحتوي على 200 سريرا على الأقل.[26]
*بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بالنسبة للحافلات الكبيرة والصغيرة المصنوعة محليا والمقتناة من طرف وكالات الأسفار السياحية والنزل التي تحتوي على 200 سريرا على الأقل.

*بالإعفاء من المعاليم الديوانية والمعلوم على الاستهلاك ودفع الأداء على القيمة المضافة بنسبة 12 % بالنسبة للعربات الصالحة لكل المسالك المستوردة وليس لها مثيل مصنوع محليا التي وقع اقتناءها من طرف وكالات الأسفار، كذلك النزل المقامة في المناطق الصحراوية يمكنها الانتفاع بهذا الامتياز وذلك في حدود عربتين لكل نزل كما أن مشاريع سياحة الصيد المقامة في الجهات الغربية بالمناطق الجبلية تنتفع بهذا الامتياز في حدود عربة لكل نزل.[27]

**ب-4- المساكن السياحية:**

تنتفع بالتسجيل بالمعلوم القار (15 دينار عن كل صفحة من كل نسخة ) عمليات النقل بمقابل للمساكن التي يتم اقتناؤها بعملة أجنبية قابلة للتحويل من قبل الأجانب غير المقيمين على معنى التشريع المتعلق بالصرف.[28]

- تعفى من المعاليم والأداءاتالأدباش والمنقولات المعدة لتجهيز المساكن السياحية التي يملكها غير المقيمين.[29]

-تعفى من الترخيص المسبق كل عملية اقتناء أو كراء، من طرف الأجانب لأراضي كائنة بالمناطق السياحية قصد انجاز مشاريع اقتصادية.[30]

**ج-امتيازات إضافية:**

عندما يكتسي الاستثمار السياحي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني أو بالنسبة للمناطق الحدودية، يمكن أن ينتفع بـ:

-الإعفاء من الضريبة على الدخل أو الأرباح لمدة خمس سنوات.
-مساهمة الدولة بعنوان مصاريف البنية الأساسية.[31]
-منحة استثمار لا تتجاوز 5 % من قيمة الاستثمار.

-توقيف العمل بالأداءات والمعاليم المعمول بها بالنسبة للتجهيزات اللازمة لانجاز الاستثمار ، ويمكن الترفيع في منحة الاستثمار إلى حدود 20% من قيمة الاستثمار وذلك بعنوان الاستثمارات المنجزة في الأنشطة الواعدة وذات نسبة اندماج مرتفعة وتشمل هذه المنحة عمليات الاستثمار المصرح بها لغاية 2009/12/31.[32]

## المحور الثالث: برامج تأهيل القطاع السياحي التونسي

### أولا: مشاريع الدولة

بلغت مخططات التأهيل المصادق عليها من قبل وزارة ال سياحة إلى موفى شهر أكتوبر الماضي 96 مخططا بطاقة إيواء بحوالي 49 ألف سرير. وتقدر الاستثمارات المبرمجة في هذا الإطار بنحو 298 مليون دينار. وتبلغ المنح التي تم إقرارها لفائدة هذه النزل حوالي 13 مليون دينار.

بلغ عدد مطالب الانخراط في برنامج تأهيل الوحدات الفندقية 238 مطلبا إلى موفى أكتوبر الماضي . لكن لجنة تسيير البرنامج وافقت على انخراط 170 وحدة فندقية بطاقة إيواء تقدر بنحو 78 ألف سرير، و بلغت مخططات التأهيل المصادق عليها إلى موفى شهر أكتوبر 2015بـ 96 مخططا بطاقة إيواء بحوالي 49 ألف

سرير. وتقدر الاستثمارات المبرمجة في هذا الإطار بنحو 298 مليون دينار، و تبلغ المنح التي تم إقرارها لفائدة هذه النزل حوالي 13 مليون دينار.

و من ضمن أهم المؤشرات المتعلقة بمتابعة سير وتنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية والمسجلة إلى موفى أكتوبر 2010 أن مخططات التأهيل التي تم النظر فيها بلغت 101 مخطط. ووصل مجموع المنح التي تم صرفها 4.3 مليون دينار. أما استثمارات التكوين فقد بلغت 4.6 مليون دينار، فيما بلغت استثمارات التحكم في الطاقة حوالي2.27 مليون دينار.

و أفضت المتابعة التي قامت بها وزارة السياحة إلى جملة من النتائج لعل أبرزها أن الاستثمارات المادية تقدر بنسبة 91 % من إجمالي الاستثمارات المصادق عليها، مقابل 8.4% للاستثمارات اللامادية وبلغت قيمة منح دراسات التشخيص ومنح الاستثمار المصادق عليها إلى حد الآن 13 مليون دينار، كما أن 70 وحدة فندقية من ضمن 96 وحدة مصادق على برنامج تأهيلها بدأت في إنجاز استثماراتها (أي حوالي 73% من جملة الوحدات السياحية المنخرطة في البرنامج ) و41 وحدة فندقية من 96 وحدة مصادق على برنامج تأهيلها انتفعت بالقسط الأول من قيمة المنحة (أي حوالي 50% من جملة الوحدات السياحية المنخرطة بالبرنامج).

ويشار إلى أن الوحدات الفندقية الصغرى تحظى بدعم متواصل من الوزارة حيث تسعى دائما إلى تشجيع انخراطها في البرنامج ودراسة ملفاتها حالة بحالة في صورة وجود صعوبات هيكلية وظرفية بهدف مساعدتها على تطوير المنتوج وتحسين أدائها وقدرتها التنافسية.

و يذكر في هذا السياق أن 42 مؤسسة مصادق على مخطط تأهيلها من ضمن 96 مخطط تأهيل مصادق عليه تنتمي إلى فئة نجمتي وثلاث نجوم، وهو أكبر دليل على أن هذه الفئة من الوحدات الفندقية تعد هدفا استراتيجيا لبرنامج التأهيل ، واعتبارا لارتباط برنامج التأهيل بتحسين جودة الخدمات شرعت وزارة السياحة في تركيز آلية جديدة لتشجيع الاستثمارات اللامادية في إطار برنامج التأهيل تسمى "الاستثمارات اللامادية ذات الأولوية"[33]، ويشمل هذا البرنامج عدة محاور لامادية ذات أولوية أهمها التشجيع على الحصول على شهادات المواصفات المختلفة بهدف الارتقاء بالمنتوج السياحي إلى مستوى عالمي في ميدان الفندقة والمنتجعات، وتقدر المنحة التي يتم إسنادها لفائدة النزل الراغبة في الحصول على هذه الشهادة بنسبة 50% مع سقف بـ20 ألف دينار للفندق الواحد . وتسعى الوزارة من خلال هذا البرنامج إلى تركيز ثقافة وشعا ر جودة الخدمات في كل الوحدات الفندقية من خلال الانخراط في منظومة الإشهاد لكسب هذا الرهان والارتقاء بسمعة الوجهة ال تونسية وجلب شرائح من الحرفاء ذوي قدرة شرائية عالية ، و لمزيد الوقوف على مدى نجاعة البرنامج، ستتولى الوزارة إجراء تقييم معمق حول تجربة البرنامج النموذجي لتأهيل الوحدات الفندقية وتقديم المقترحات الكفيلة بمزيد دفع البرنامج وفقا لتوصيات الدراسة الإستراتيجية لتنمية السياحة في أفق 2020 من ذلك إدخال المرونة على عملية الانخراط في البرنامج بما يسمح للمؤسسات السياحية التي لها صعوبات مالية ظرفية من الانتفاع من آليات البرنامج.

**أ- أهداف البرنامج:**

يهدف برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية خاصة إلى:

-تحسين القدرة التنافسية وتحقيق مردودية أفضل للقطاع.
-تحسين قدرة القطاع على مجابهة أزمات الظرف الاقتصادي العالمي.
-معالجة مشكل المديونية الذي تعاني منه جل الوحدات السياحية بما يضمن إعادة التوازن المالي للقطاع البنكي.
-تدعيم الوجهة التونسية كأحد أعرق الأقطاب السياحية في ضفاف المتوسط من خلال الانصهار في منظومة الجودة وتأهيل الكفاءات.

**ب- المحاور الإستراتيجية لبرنامج التأهيل:**

يجب أن ينصهر برنامج التأهيل في إطار إستراتجية تنمية قطاع السياحة ، من أجل ذلك وقع إقرار جملة من المحاور الإستراتيجية ذات الأولوية لتجسيم هذه الإستراتيجية والتي يجب أن يتضمنها كل مخطط لتأهيل المؤسسة الفندقية، وتشتمل المحاور ذات الأولوية تحت وصاية مكتب التأهيل السياحي [34]على ما يلي:

-الانصهار في البرامج الوطنية للجودة وحماية المحيط.-الاندماج في المنظومة الوطنية للتكوين.
-تعميم استعمال تكنولوجيات الاتصال الحديثة في النزل .-إعادة الهيكلة المالية.-الانخراط في البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة والمياه .-تركيز نظام اليقظة الإستراتيجية .-تطوير مؤسسات الدعم وإعادة النظر في الإطار القانوني والترتيبي.

**ج- الامتيازات الممنوحة في إطار برنامج التأهيل:**

**1-قروض بنكية بشروط ميسرة:**

يمكن للمؤسسات الفندقية المنخرطة في برنامج التأهيل أن تتحصل على قروض بنكية بشروط ميسرة وبنسب فائدة وبآجال خلاص مشجعة في إطار التعاون الثنائي مع الوكالة الفرنسية للتنمية معاضدة لمجهودات الدولة لتمويل برنامج التأهيل.

**2- حوافز مالية:**

تحدد نسب المنح المتعلقة ببرنامج تأهيل المؤسسات الفندقية التي تسند من صندوق تنمية القدرة التنافسية لقطاع السياحة كما يلي:

-بالنسبة لدراسة التشخيص : منحة في حدود 70 % من كلفة دراسة التشخيص على أن لا تتجاوز القيمة القصوى للمنحة 20 ألف دينار للفندق الواحد.
-بالنسبة للاستثمارات المادية واللامادية: منحة في حدود 150 ألف دينار للفندق الواحد تسند كالآتي:
-منحة في حدود 10% من كلفة الاستثمار المادي.
-منحة في حدود 50% من كلفة الاستثمار اللامادي أو كلفة الاستثمارات اللامادية ذات الأولوية لا تتجاوز قيمتها 50 ألف دينار للفندق الواحد.[35]

## ثانيا: برامج الشراكة

**1/مشروع كومباسCompass:**

وهو مشروع شراكة بين تونس وإيطاليا وبالتحديد منطقة سيسيليا الإيطالية حيث يهدف المشروع الى التكثيف من الأنشطة الاقتصادية بين البلدين في مجالات الفلاحة والسياحة والصيد البحري وغيرها، و قد انطلق هذا المشروع سنة 2011 وهو لا يزال في مرحلته التجريبية، كما يسعى إلى إيجاد تفاهم وتوافق بين رجال الأعمال من تونس ومن إيطاليا من خلال تقديم خدمات توجيهية لهم من أجل تسهيل عملية الاستثمار للتونسيين بايطاليا وللإيطاليين بتونس ومساعدتهم على إيجاد الشركاء المناسبين مع تقديم النصح والمساعدة فيما يخص المواد الأولية والتصنيع وإيجاد مسالك التوزيع، ويشارك في هذا المشروع بالإضافة إلى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد كل من الديوان الوطني التونسي للسياحة ، وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، المجمع المهني للصيد البحري والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

**2/مارينا القصور (ممول من طرف مجموعة إعمار):**

مارينا القصور في مدينة هرقلة على مساحة 442 هكتارا وستنجزها مجموعة إعمار الإماراتية باستثمار قدره 1,88 مليار دولار. وهي قرية سياحة متكاملة تحتوي على مارينا (أي ميناء سياحي وترفيهي ) و315 مراسي لليخوت والبواخر السياحية و 4000 إقامة من فيلات ومنازل وشقق بالإضافة إلى 6 فنادق فاخرة وعدة مراكز ترفيهية ورياضية وناد شاطئي ونادي يخوت وميدان للغولف به 188 ثقبا.

**3/مارينا بنزرت (ممول من طرف الدولة ومجموعة CAP):**

تنجزها شركة كاب 3000باستثمار قدره 170 مليون دينارا تونسي أي حوالي 140 مليون دولار، وهي ميناء سياحي كبير في مدينة بنزرت الواقعة بأقصى شمال الجمهورية على مسافة 60 كم شمال تونس العاصمة، ويهدف هذا المشروع السياحي الكبير إلى تطوير السياحة بصفة عامة في هذه المدينة و سياحة اليخوت بصفة خاصة إذ يحتوي هذا الميناء الترفيهي على مراسي 1000 يخت من مختلف الأحجام ونزل ذو سبعة طوابق له نفس الطابع المعماري الجميل للبنايات المجاورة بالإضافة إلى محلات تجارية ومرافق أخرى، ويعتبر موقع مدينة بنزرت (على مسار البواخر واليخوت العابرة للبحر المتوسط بين تونس وجزيرة صقلية) بالإضافة إلى جمال هذه المدينة والازدياد الكبير لعدد اليخوت في العالم أهم دوافع هذا الاختيار.

**4/ المنتجع السياحي الصحراوي بتوزر (ممول من طرف شركة الديار القطرية):**

تم تصميم مشروع منتجع توزر الصحراوي ليكون أحد منتجعات فئة الخمس نجوم . ويقوم العاملون على المشروع بوضع الخطط اللازمة لضمان بناء المنتجع وفق معايير الجودة والاستدامة الدولية وبما يتوافق مع طبيعة البيئة المحلية المميزة للمشروع . وسيضم المنتجع عددا من الأجنحة ال فاخرة وناديا صحيا وملاعب، ومحلات تجارية وقاعات للمؤتمرات ومسرحا رومانيا وخيمة عربية، بالإضافة إلى قرية ثقافية ذات طابع عربي وتراثي فريد[36].

و ستقدم المشاريع فكرا جديدا للحياة العصرية الممزوجة بعبق التراث العربي الأصيل، وستضيف المطاعم الراقية وسط الطبيعة الخلابة تجربة صحراوية فريدة من نوعها، حيث إن المنتجع يجاور مائتي نبع ماء

وواحة نخيل وكذلك بحيرة أملاح طبيعية . وقد اعتمد مصممو المنتجع على تكام له مع المعطيات الطبيعية المحيطة به ليحقق كلا من الاستدامة والحفاظ على البيئة.

## خاتمة:

يسعى البلدين لما يتمتعان به من مقومات سياحية طبيعية إلى تطوير قطاعيهما السياحي وتدعيم مكانتهما في السوق السياحية العالمية، لما للقطاع السياحي من أهمية ودور في زيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي وتنويع مصادر الدخل وزيادة مستويات التوظيف والتشغيل، وقد سمح هذا الاهتمام بتحقيق جملة من المؤشرات الإيجابية من خلال تدعيم المقومات السياحية بإمكانات مادية تمثلت في توفير البني التحتية حتى تستجيب للطلب السياحي المحلي والأجنبي.

بالنسبة للجزائر – ورغم تبنيها لإستراتيجية محددة – قصد تنمية قطاع السياحة وجعله أحد روافد التنمية خلال الألفية الثالثة، وإن جاءت متأخرة مقارنة بنظيرتها تونس ، إلا أن الشروط والظروف الموضوعية الكفيلة بتحقيق الأهداف السياحية المسطرة وبأقصى درجة من الفعالية تبقى دون المستوى المطلوب، مما انعكس على معدلات الإنجاز من خلال تحقيق مؤشرات ضعيفة مقارنة بتونس ، ونسبة مساهمة قطاع السياحة في الشغل المقدرة ب7.2%، تبين المساهمة المتواضعة لقطاع السياحة بالرغم من الإمكانات والثروات الطبيعية التي تمتلكها الجزائر.

## الاستنتاجات والتوصيات:

انطلاقا من التجربة التونسية مقارنة بالتجربة الجزائر ية يمكن الوقوف على الملاحظات التالية:

- تونس تطمح إلى تحقيق16.2 مليون سائح نهاية 2016، مع توقع انجاز طاقات إيواء تصل إلى حجم 605.5 ألف سرير نهاية 2016، وتوفير 594 ألف منصب شغل.
- نجد الجزائر تسعي إلي تحقيق 4.4 مليون سائح نهاية 2016، مع انجاز وتهيئة طاقات الإيواء لتصل 215000 سرير نهاية 2016، بالإضافة إلى توفير 400000 منصب شغل، وبالنظر إلى الأهداف الكمية لخطة التنمية في الجزائر مقارنة تونس نجد أنها ضئيلة جدا رغم توفر الجزائر علي قدرات سياحية غنية ومتنوعة تجعل منها مقصد سياحي منافس لهذه البلدان.
- وبالنظر إلي النتائج المحققة في البلدين إلى غاية نهاية 2010 نلاحظ تحقيق الأهداف الكمية في كل من تونس أما الجزائر لم توفق في تحقيق الهدف المهم طاقات الإيواء حيث بلغت نسبة التهيئة والانجاز 63 % مقارنة بالمتوقع، منها 10% فقط تستجيب للمعايير الدولية.
- على ضوء الاستنتاجات السابقة المتصلة بقضية البحث بشأن الملامح الراهنة للسياحة في الجزائر والتوقعات المستقبلية لتطويرها، فإننا ندرج جملة من الاقتراحات والتوصيات العملية للارتقاء بواقع السياحة في الجزائر في ظل الأوضاع والمشاكل التي يعانى منها القطاع:
- ضخ وجذب الاستثمارات السياحية، فمن مزايا صناعة ال سياحة أنها تشغل وراءها العديد من الصناعات الأخرى سواء في المجال العقاري والإنشاءات أو المجال الصناعي بتوفير مستلزمات وتجهيزات المنشآت والقطاع الغذائي والصناعات الغذائية والنقل والطاقة.

- المشاركة في البورصات العالمية للسياحة ، فقد باتت بالفعل المعارض والبورصات السياحية المتخصصة ذات أهمية كبرى في التسويق السياحي وتكوين علاقات ضخمة مع الشركات السياحية الكبرى لوضع المقاصد السياحية الجزائر ية على خريطة السياحة العالمية.
- دعم الطيران العارض، فـسياحة المجاميع أصبحت مهمة في احداث طفرة حقيقية في أعداد السائحين، وباتت رحلات الطيران العارض «الشارتر» مهمة في هذا السياق بحكم ارتباطها بخفض التكاليف مع ضمان التشغيل الاقتصادي الكامل، ثم يجب العمل على دعم هذا النوع من الطيران، بالتأكيد إضافة إلى خدمات الطيران والمطارات الأخرى التي ينبغي تنميتها لدعم الخدمة ومواجهة أي زيادة متوقعة في أعداد السياح، مع دعم شبكة النقل الداخلي لتسهيل الوصول إلى المنتجعات والمقاصد السياحية.
- تكامل البرامج الإقليمية، لا شك في أن التكامل وليس التنافس يلعب دورا مهما في دعم السياحة الإقليمية خاصة بالنسبة للسياح القادمين من بلاد نائية حيث يفضلون زيارة أكثر من دولة في الاقليم ذاته ضمن سياحة المجاميع والبرامج المتكاملة أيضا.
- تطبيق وتوظيف التقنيات الحديثة في كل جزئيات العمل السياحي سواء في إعداد ونش ر المعلومات السياحية، وترتيب وتنفيذ البرامج السياحية وإعداد وتأهيل الكوادر السياحية، وتصميم وبناء المنشآت الفندقية والترفيهية للسائحين، المراكز السياحية والطبيعية والبيئية داخل الدولة واحترام الموروث الثقافي للمجتمع والحفاظ على القيم والتقاليد والعادات والمساهمة في فهم العلاقات الثقافية والتسامح.
- تبني محاور التطوير لتحقيق التنمية السياحية ممثلة في الارتقاء بجودة الخدمات السياحية باعتبارها معيار السبق والتميز في عالم اليوم والمستقبل، والتعاون بين كافة مؤسسات الدولة لتطوير النشاط السياحي والارتقاء به.

## الهوامش والمراجع:

[1] *دستور الجمهورية التونس ية* ***الباب الأول:****أحكام عامة،* ***الفصل الأول:*** *تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها.*

[2] *المعهد الوطني للإحصاء التونس ي على الموقع http://www.ins.nat.tn*

[3] *وفقا للإصدار الأخير من بارومتر منظمة السياحة العالمية.*

[4] *Objectifs et stratégies de développement du tourisme. C 4 rapports finals étude équipe Jica, p.79.*

[5] *Objectifs et stratégies de développement du tourisme. Op,cit , p 82.*

[6] *Evaluation du tourisme tunisien rapport étude équipe Jica, p. 8.*

[7] *معدل نمو تدفقات السياح من دول المغرب العربي (ليبيا , الجزائر) إلى تونس الحالي يقدر ب 1.5% .*

[8] *TCMA taux de croissance moyen annuel*

[9] *تم حساب النسبة بناء على تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة ، وتقرير صادر عن وزارة السياحة الجزائر ية 2016.*

[10] *https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/documents/Balance.pdf*

[11] *أرقام وقتية*

[12] **هجوم متحف باردو** هو هجوم واحتجاز رهائن إرهابي وقع في 18 مارس 2015 في حوالي الساعة 12:30 في باردو قرب مدينة تونس العاصمة في تونس خلف الهجوم 22 قتيلا إضافة إلى المسلحين و45 جريح وتم احتجاز حوالي 200 سائح.

[13] The AfricaCompetitiveness Report 2011, op cit, p 94.

[14] The AfricaCompetitiveness Report 2011, op cit, p 95.

[15] The AfricaCompetitiveness Report 2011, op cit, p 96.

[16] إنجازات القطاع السياحي التونسي لسنة 2015.

[17] القانون عدد 21 لسنة 1990 المؤرخ في 19 مارس 1990 يتعلق بإصدار مجلة الاستثمارات السياحية جاء فيه مايلي : يتم تحويل رأس مال المستثمر بواسطة جلب العملة الصعبة القابلة للتحويل والمداخيل الناجمة عنه على الفور بعد موافقة البنك التونسي على المبالغ المزمع تحويلها .

[18] القانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرخ في 27 /12/ 1993 المتعلق بإصدار مجلة تشجيع الاستثمارات وجميع النصوص التي نقحته وتممته.

[19] الأمر عدد 1192 لسنة 1994 المؤرخ في 30/05/ 1994 المتعلق بضبط قائمة التجهيزات وشروط الانتفاع بالتشجيعات المنصوص عليها بالفصل 99 من مجلة تشجيع الاستثمارات وجميع النصوص التي نقحته وتممته.

[20] تضبط قائمة التجهيزات التي تخول الانتفاع بهذه التشجيعات بمقتضى أمر

[21] الأمر عدد 483 لسنة 1990 المؤرخ في غرة مارس 1999

[22] أضيف قطاع الصناعات التقليدية بالفصل 3 من القانون عدد 4 لسنة 1999 المؤرخ في 1999/01/11.

[23] الأمر عدد 534 لسنة 1994 المؤرخ في 10 مارس 1994.

[24] **الفصل 45 من القانون عدد 69 لسنة 2007 المؤرخ في 27 /12/ 2007:** تواصل المؤسسات الناشطة قبل تاريخ دخول أحكام هذا القانون حيز التنفيذ والتي لم تستوف مدة الانتفاع بالامتيازات المنصوص عليها بالفصلين 23 و25 من مجلة تشجيع الاستثمارات وكذلك المؤسسات المتحصلة على شهادة في إيداع التصريح بالاستثمار قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ والتي تدخل طور النشاط الفعلي قبل 2009/12/31، الانتفاع بالامتيازات المذكورة إلى غاية انتهاء المدة المخولة لها طبقا للتشريع الجاري به العمل قبل تاريخ دخول أحكام هذا القانون حيز التنفيذ ، مع العلم أن المؤسسات الناشطة في مناطق التنمية الجهوية كما تم تحديدها بالأمر عدد 483 لسنة 1994 المؤرخ في غرة مارس 1994 كانت تنتفع إلى غاية 2006/12/31

[25] الفصل 61 من الأمر عدد 425 لسنة 1994 المؤرخ في 14 فيفري 1994

[26] الأمر عدد 423 لسنة 1994 المؤرخ في 14 فيفري 1994.

[27] الأمر عدد 1057 لسنة 1994 المؤرخ في 09 ماي 1994.

[28] ألغي وعوض بالفصل 34 ق.م عدد 85 لسنة 2006 مؤرخ في 2006/12/25

[29] الأمر عدد 425 لسنة 1994 المؤرخ في 14 فيفري 1994.

[30] عملا بأحكام القانون 40 لسنة 2005 مؤرخ في 11 /2005/05 المتمم للأمر المؤرخ في 04 جوان 1957 والمتعلق بالعمليات العقارية.

[31] الأمر عدد 539 لسنة 1994 المؤرخ في 10 مارس 1994

[2] أضيفت بالفصل 41 ق.م عدد 101 لسنة 1999 المؤرخ في 1999/12/31 ونقحت بالفصل 24 ق.م عدد 90 لسنة 2004 مؤرخ في 2004/12/31

[33] http://www.pmnt.tn/index.php?id=15&L=1

[34] أحدث مكتب التأهيل السياحي بمقتضى الأمر عدد 2123 لسنة 2005 المؤرخ في 2005/07/27 والمتعلق بتنظيم وزارة السياحة وخاصة الفصل عدد 12 منه والمتعلق بضبط مشمولات مكتب تأهيل المؤسسات الفندقية تطبيقا لذلك، فهو مكلف خاصة بإعداد ومتابعة الملفات الخاصة ببرامج التأهيل الخاصة بكل وحدة وعرضها على أنظار لجنة قيادة البرنامج وبمساعدة الباعثين على تمويل بعض عناصر برامج التأهيل عبر تشخيص الآليات التي تمكن من تمويل هذه العناصر إضافة إلى كتابة لجنة قيادة برنامج التأهيل .

[35] http://www.pmnt.tn/index.php?id=25&L=1

[36] لقد تقرر خلال المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 20 أكتوبر 1999 والمخصص للقطاع السياحي بعث 15 محطة سياحية جديدة ثم ارتفع هذا العدد ليصبح 16 محطة تم توزيعها بعد الدراسات الأولية على 4 أنماط متمثلة في **المنتوج الشاطئي:** كاب قمرت، جنان الوسط، البقالطة، سيدي سالم، شط النسيم، لالامريم، لالا ضرية، السلوم، هرقلة، الغضابنة وقابس. **المنتوج البيئي:** سيدي فنخل وزوارع. – **المنتوج العائلي:** الشفار – **المنتوج الإستشفائي:** قربص الكبرى والخبايات بقابس.